تحديات وصمود علماء المالكية في بلاد المغرب خلال القرن الرابع الهجري/10م - أحداث وحيثيات

د/فاطمة بلهواري
قسم التاريخ -جامعة وهران-

ملخص:

شهدت بلاد المغرب خلال القرن الرابع الهجري قيام أول خلافة شيعية على أراضيها، والمتمثلة في سلطة الفاطميين الذين حكموا المنطقة مباشرة خلال النصف الأول من هذا القرن وذلك مابين سنة (296- 362هـ/ 908-972م) ، غير أنه ترتب عن هذا التحول السياسي والمذهبي موجة من الحركات المعارضة بأنواعها ومظاهرها. وما تحدي وصمود العناصر المالكية أمام المد الشيعي الإسماعلي خلال هذا القرن سوى أنموذجا لما سيعرض في هذه المداخلة. وقد تجلت تلك المقاومة بمظهرين متكاملين، المظهر السلمي ثم تبعه بعد فشله المظهر المسلح، غير أننا سنتولى الحديث عن عرض أشكالها ومظاهرها وما ألت إليه من نتائج.

ويبدو أن الخلاف بين المالكية والشيعة قد بلغ أقصى مداه في هذا الطور المغربي من التاريخ الفاطمي، بل وظهر في أكمل مظاهر العنف حيث لم يقتصر فيه المالكية على المعارضة الجدلية والرفض السلمي فحسب، بل أشهروا حربا ضروسا كادوا يحققون فيها النصر، غير أن هنالك عديد من الأسباب حالت بينهم وبين ذلك والتي سنردها في هذا المقام. ويمكن تقسيم الصراع بين المالكية والشيعة الإسماعيلية في بلاد المغرب إلى مرحلتين أساسيتين، بدأت المرحلة الأولى بمواجهة فكرية صارمة، أما المرحلة الثانية فقد اتسمت بإشهار المالكية السلاح في وجه الفاطميين حين تحقق بعض علماء السنة وبخاصة المالكية منهم من خطر الوجود الفاطمي على عقيدة أهل المغرب بعامة وعلى مذهب مالك بخاصة، إذ كان يشكل القوة الرئيسية لأهل السنة بالمغرب، وألبوا الرأي العام ضد الفواطم وأجمعوا على أن قتالهم واجب وجهادهم فرض عين، ويبدو أن العناصر المالكية شكلت موقفا معارضا كاد أن يحدق بدولة الفاطميين ودعوتهم الإسماعيلية. وسأرد ذلك التحدي والتصدي ضمن المداخلة التفصيلية.

Résumé

Le Maghreb a reconnu au cours de la quatrième siècle Hégrie la première succession du territoire chiite, et de l'autorité des Fatimides, qui régna sur la région directement à travers la première moitié de ce siècle et que les années entre (296-362 AH / 908-972 AD), cependant, une conséquence du passage de la vague politiques et sectaires mouvements d'opposition de toutes sortes et manifestations. Le défi et la fermeté des éléments dans le cours de l' Alismaali chiite et les Malikites au cours de ce siècle,. Il semble que la différence entre les Malikites et les chiites ont atteint maximum à ce stade de l'histoire du Maghreb à l'époque fatimide, et même apparaissant dans la plus grande manifestation de violence . le conflit entre les Malikites et les Ismaéliens chiite au Maghreb avait deux phases la première phase a commencé à faire face à un intellectuel strict, tandis que la deuxième phase a été marquée par les combattre militairement . Je vais répondre à ce défi dans cette intervention détaillés.

مقدمة:

شهدت بلاد المغرب خلال القرن الرابع الهجري قيام أول خلافة شيعية على أراضيها، والمتمثلة في سلطة الفاطميين الذين حكموا المنطقة مباشرة خلال النصف الأول من هذا القرن وذلك مابين سنة

(296- 362هـ/ 908-972م)[1]، غير أنه ترتب عن هذا التحول السياسي والمذهبي موجة من الحركات المعارضة بأنواعها ومظاهرها. فلا ريب أن تتبع تطورات نشاطها في تلك الحقبة الزمنية لمن الصعوبة نظرا لإختلاف وتنوع المصادر التاريخية، فكل نوع منها يحمل اتجاها معينا مذهبيا كان أو سياسيا. لذا اعتبر الخوض فيها من أشد المواضيع إثارة للجدل، ومن أكثر الظواهر التي تغري بالبحث والتساؤل. وما تحدي وصمود العناصر المالكية أمام المد الشيعي الإسماعلي خلال هذا القرن سوى أنموذجا لما سيعرض في هذه المداخلة. وقد تجلت تلك المقاومة بمظهرين متكاملين، المظهر السلمي ثم تبعه بعد فشله المظهر المسلح غير أننا سنتولى الحديث عن عرض أشكالها ومظاهرها وما ألت إليه من نتائج.

شملت حركة المعارضة للفاطميين في بلاد المغرب طوائف مذهبية كثيرة، غير أن الخلاف بين السنة والشيعة عموما، هو خلاف بعيد الغور، واسع الأثر، نظرا للاختلافات التي شابت بعض مسائل الشريعة حول فهم النصوص القرآنية والأحاديث النبوية، خاصة وأن للشيعة تأويلات اختصوا بها، فهم يرفضون ما روى عن غيرهم من المذاهب، وينكرون الإجماع العام كأصل من أصول التشريع لأن هذا يسلم إلى الأخذ بأقوال غير الشيعة، كما ينكرون القياس لأنه رأى والدين عندهم لا يؤخذ بالرأي إلا من قول الله تعالى والرسول –صلى الله عليه وسلم- ومن الأئمة المعصومين[2].

ويبدو أن الخلاف بين المالكية والشيعة قد بلغ أقصى مداه في هذا الطور المغربي من التاريخ الفاطمي، بل وظهر في أكمل مظاهر العنف حيث لم يقتصر فيه المالكية على المعارضة الجدلية والرفض السلمي فحسب، بل أشهروا حربا ضروسا كادوا يحققون فيها النصر، غير أن هنالك عديد من الأسباب حالت بينهم وبين ذلك والتي سنردها في هذا المقام. ويمكن تقسيم الصراع بين المالكية والشيعة الإسماعيلية في بلاد المغرب إلى مرحلتين أساسيتين، بدأت المرحلة الأولى بمواجهة فكرية صارمة، أما المرحلة الثانية فقد اتسمت بإشهار المالكية السلاح في وجه الفاطميين حين تحقق بعض علماء السنة وبخاصة المالكية منهم من خطر الوجود الفاطمي على عقيدة أهل المغرب بعامة وعلى مذهب مالك بخاصة، إذ كان يشكل القوة الرئيسية لأهل السنة بالمغرب، وكان أول موقف جماعي لهم حين آزروا الأغالبة في قتال أبى عبد الله الشيعي، وألبوا الرأي العام ضد الفواطم وأجمعوا على أن قتالهم واجب وجهادهم فرض عين، وهذا حين استفتاهم زيادة الله الثالث[3] في أمرهم. ويبدو أن العناصر المالكية شكلت موقفا معارضا كاد أن يحدق بدولة الفاطميين ودعوتهم الإسماعيلية.

وقد أظهر الفقهاء المالكية اللعنة والبرأة من الوجود الفاطمي[4]، وذهب بعضهم لترك المرابطة بالثغور البحرية ضد الروم، وتصدوا لقيادة المقاومة في الدفاع عن القيروان لما دخل أبو عبد الله رقادة[5]، إلا أن هذه المقاومة تراجعت على إثر الهزائم التي حلت بالجيوش الأغلبية[6]. وحين اقتحم أبو عبد الله الشيعي المدن وفتحها، ودخل عاصمة ملك بني الأغلب، بدأ علماء السنة يتخلون عن الدفاع واستسلموا للأمر الواقع والركون إلى التقية خشية غائلة أبي عبد الله[7]، فخرجوا مع من خرج لاستقبال موكب هذا الشيعي وتهنئته بالفتح[8]. وقد شذ عن هذا الجمع المتخاذل جبلة الصدفى (تـ 297هـ/919م) الذي أخذ

---

(1) يراجع مجموعة من المصادر والمراجع الهامة عن قيام الدولة الفاطمية في بلاد المغرب، القاضي النعمان: الافتتاح، والمجالس والمسايرات. العزيزي الجؤذري: سيرة الأستاذ جؤذر. الداعي إدريس: عيون الأخبار. ابن حماد: أخبار ملوك بني عبيد . ومن الدراسات الحديثة القيمة فرحات الدشراوي: الخلافة الفاطمية.

(2) أحمد أمين: ضحى الإسلام، القاهرة ، 1964، ج3، ص254-255.

(3) ابن عذارى: البيان المغرب في لأخبار الأندلس والمغرب، تحقيق: ج،س، كولان وليفي بروفنصال، بيروت، 1983،ج1، ص149. - ابن الأثير: الكامل في التاريخ ، بيروت، 1967،ج6، ص132. – ابن أبى دينار: المؤنس في أخبار افريقية وتونس، تحقيق: محمد شمام،تونس،1967، ص50.

(4) ومن هؤلاء الفقهاء، أبو يوسف جبلة بن حمود الصدفي من رجال سحنون. –الدباغ: المعالم الإيمان في معرفة أهل القيروان، تحقيق محمد ماضور، تونس، القاهرة، ج2، ص191.

(5) ابن عذارى: البيان، ج1، ص142.

(6) المصدر نفسه، الصفحة نفسها.

(7) ابن الأثير: الكامل، ج6، ص166. القاضي النعمان: افتتاح الدعوة، تحقيق، فرحات الدشراوي، تونس، الجزائر،1986، ص 140-165-168-173-179 –213-215.

Colvin : Histoire du Maghrib, pp 51-52. Julien (CH.A) Histoire de l’Afrique du Nord, T2, p55. Gautier : les siècles obscurs, p 342. André Negre : La fin de l’état Rustomide, p18. Diehl et marçais : Histoire du moyen âge TIII, p425.

(8) ابن الأثير: المصدر السابق، ج 8، ص17.

يهاجمهم في عنف ويرميهم بسخطه ونقمته، ويقاوم اليأس الذي استولى على نفوس أهل القيروان، ويعنفهم على استسلامهم واعتبر أن شأن الفاطميين أخطر من شأن الروم الكتابيين وأشر من المشركين، فمداراتهم تعني المبايعة والدخول في ضلالهم وشركهم[1].

وأورد ابن عذارى أن جبلة قال هذا الحديث قبل وصول أهل القيروان لاستقبال أبي عبد الله الشيعي مما يبين أنهم قد رجعوا من نصف طريقهم إليهم، ولم يذهب لاستقباله إلا القليل، وأضاف ابن عذارى قائلا:"أنهم انصرفوا أقبح انصراف"[2]، وهذا يبين لنا بكل وضوح مدى الخطر الذي توقعه بعض علماء القيروان من الفاطميين، وموقفهم العدائي منهم.

كما اشتهر بعض غلاة الفاطميين منذ بداية عهدهم في بلاد المغرب بالإيقاع بعلماء أهل السنة عامة والمالكية خاصة والإمعان في التنكيل بهم وتلفيق التهم لهم، إذ وشى القاضي المروروذي إلى أبى العباس– الذي استخلفه أبو عبد الله الشيعي على القيروان سنة 297هـ/909م –910م–بكل من الفقيهين أبى إسحاق إبراهيم بن محمد بن حصين الضبي المعروف بابن البرذون[3] وبأبي بكر ابن هذيل[4]، وكل منهما كان من أعلام زمانه فقها وعلما فقتلهما ومثل بهما في أسواق القيروان[5]. وترى المصادر التاريخية[6] أن الأحناف، وفي مقدمتهم محمد الكلاعي[7] والفضل بن ظفر سعوا[8] بهما بموافقة من القاضي المروروذي إلى أبي العباس بتهمة تفضيل بعض الصحابة على علي[9]، والطعن في شرعية الدولة الفاطمية[10]، وقد اعتبر المالكية هذين العالمين شهيدين، وأطلق على قبريهما اسم قبور الشهداء[11].

وعندما دخل المهدي القيروان أمر في اليوم الموالي من وصوله، وهو يوم الجمعة بإقامة الدعوة له، وذكر اسمه في الخطبة وأبلغت التعليمات إلى مختلف المناطق الخاضعة له، ونص المرسوم الذي بعثه إلى مختلف المساجد بهذه المناسبة هو: "اللهم فصل على عبدك وخليفتك القائم بأمر عبادك في بلادك عبد الله أبي محمد الإمام المهدي بالله أمير المؤمنين كما صليت على أبائه خلفائك الراشدين المهديين الذين كانوا يقضون بالحق وبه يعدلون اللهم وكما اصطفيته لولايتك واخترته لخلافتك وجعلته لدينك عصمة وعمادا ولبريتك موئلا وملاذا فانصره على أعدائك المارقين، واشف به صدور المؤمنين وافتح به مشارق الأرض ومغاربها كما وعدته، وأيده على العصاة الظالمين إله الخلق رب العالمين"[12].

ويبالغ ابن عذارى حين يذكر واقعة دخول عبيد الله المهدي أنه أظهر تشيعا قبيحا، حين سب أصحاب الرسول صلى الله عليه وسلم ولم يستثن منهم إلاّ عليا وبعضا قليلا ممن ناصروه، وذلك نظرا لخلو خطبة المهدي المشار إليها من الطعن في آل الرسول وصحابته.

وقد أمر المهدي دعاته بالجلوس في المساجد بعد الصلاة لدعوة الناس للدخول في المذهب الإسماعيلي وعلى رأس أولئك الدعاة رجل يعرف بالشريف. وقد أجبروا الناس بالعنف والشدة فمن أجاب أحسنوا إليه، ومن أبى عذب أو قتل. وقد أقر عبيد المهدي سياسة القوة وعمل على تغيير المذهب الديني لأهل القيروان بخاصة، ولكن رغم سياسة البطش فإنه لم يستجيب لدعاته إلاّ القليل من الناس وذلك تحت

([1]) وفي هذا الصدد قال جبلة وهو يلوم من خرج لملاقاة أبي عبد الله الشيعي: "اللهم لا تسلم من خرج يسلم عليه". فقيل له: "أنهم خرجوا له مدارة": فقال: "اسكت أرأيت لو نزل الروم بنا". فقالوا: "إنما ينزلون على حكمنا أو نجاهدهم، هل كان يجوز أن ننزل على حكمهم وأن عشت سترى من أحكام هؤلاء ما هو شر من أحكام الشرك". وأضاف قائلا "كنا نحرس عدوا بيننا وبينه البحر والآن حل هذا العدو بساحتنا، وهو أشد علينا من ذلك": راجع الدباغ: معالم الإيمان، ج2، ص273. محمد طالبي: تراجم أغلبية، ص280.

([2]) البيان: ج1، ص159.

([3]) إبراهيم بن محمد الضبى، هو تلميذ ابن الحداد، راجع القاضي عياض، ترتيب المدارك، ج2، ص41 . الدباغ: المعالم، ج2، ص178.

([4]) وهو من أعلام المالكية راجع ترجمته عند صاحب ترتيب المدارك، ج2، ص41-42.

([5]) الخشني: الطبقات، ج6، ص216. –القاضي عياض: ترتيب المدارك، ج3، ص207- 233-240. الدباغ: المعالم، ج1، ص140.

([6]) ابن عذارى: البيان، ج1، ص155. – عياض : ترتيب المدارك، ج3، ص207 – 233- 240.

([7]) قال عبد العزيز المجذوب (الصراع المذهبي، ص103) نقلا عن "ابن عذارى"، ج1، ص155. أن محمد الكلاعي تشرق غير أن "ابن عذارى" لم يأت بذلك، ولو كان تشرق لذكره الخشني فيمن اعتنق الدعوة الإسماعيلية. راجع الخشني: طبقات علماء إفريقية، ج6، ص215-222.

([8]) والفضل بن ظفر هو الفضل بن علي بن ظفر، أديب وفقيه، راجع ترجمته عند الخشني: المصدر السابق، ج6، ص221. ابن عذارى: البيان، ج1، ص155.

([9]) ابن عذارى: البيان، ج1، ص155، الدباغ: المعالم، ج2، ص177، 178.

([10]) القاضي عياض: المدارك، ج2، ص212-213.

([11]) الدباغ: المعالم، ج2، ص180-183.

([12]) ابن الأثير: الكامل، ج6، ص18. –النعمان: الافتتاح، ص 293-294. – المقريزي: الاتعاظ، ج8، ص92.

عامل الخوف[1]. فنجد المالكية امتنعوا عن الصلاة خلف المهدي، وحضور خطبته ومواكبه، ولم يحضرها أحد من أهل السنة بعد هذا[2].

وكان أعنف شخصيات المالكية وأشدهم بغضا وعداء للفاطميين، هو أبو يوسف جبلة الصدفي فقد كان من بين الفقهاء والزهاد الذين لازموا حياة الرباط في قصر الطوب[3]، بجوار مدينة سوسة فلما حل المهدي برقاد، هجر الرباط[4]، ولم يكتف عند هذا الحد بل تزعم حركة تهدف إلى تزهيد الناس في حياة الرباط على الثغور، وكان يقول للذين يذهبون إلى الأربطة: "جهاد هؤلاء أفضل من جهاد الشرك"[5]، وأظهر معارضة للنظام الفاطمي وللتطور الجديد، في أول جمعة أقيمت في رقادة، وأعلن أمام الناس مسؤولية الشيعة عن تعطيل صلاة الجمعة، بقوله: "قطعوها، قطعهم الله". وكان يهدف من وراء ذلك إلى مقاطعتهم في أيام الجمع والأعياد أيضا التي يدعى للفواطم أثناءها بألقاب الخلافة.

وحين علم المهدي بمعارضة أهل السنة عامة والمالكية خاصة، عمد إلى نشر مذهبه بحد السيف[6]، وغير من النظم والأحكام بما يتماشى وتعليم المذهب الإسماعيلي.

([1]) ابن الأثير: الكامل، ج 6، ص133.

([2]) محمد طالبي: تراجم أغلبية، ص285.

([3]) القاضي عياض: ترتيب المدارك، ج3، ص 251-252. –الدباغ: المعالم، ج2، ص185.

([4]) المصدر نفسه، الصفحة نفسها.

([5]) محمد طالبي: تراجم أغلبية، ص283-285.

([6]) ابن الأثير: الكامل، ج6، ص 193. ابن خلدون: العبر، ج3، ص365. المقريزي، الاتعاظ، ج1، ص66.

فكان المهدي يميل إلى صبغ البلاد كلها بصبغة مذهبه الإسماعيلي ولا مراء في أن المالكية فضلا عن عدائها المقيت للشيعة نظرت في إنكار وريبة إلى سياسة المهدي الدينية، وبديهي أن تفزع منها فاعتقدوا أنهم يَدفعون بنبوة محمد (صلى الله عليه وسلم) ويَدَّعُون النبوة بعده ويَدْعُون سنته وشريعته ويَدْعُون إلى غيرها.

وقد بدأت محنة أهل السنة، وبخاصة المالكية بإصدار المهدي أوامره للقاضي المروروذي بالتضييق عليهم، فنهبت رباطاتهم[1]، ومنعوا من الفتوى وكتابة الوثائق على مذهبهم[2]. والإسماع واجتماع الطلبة[3]، فلقد اعتبرهم أكبر عائق في طريق تحقيق أهدافه، فأوقعهم تحت طائلة العقاب[4]، فأوقع بأبي بكر محمد بن محمد اللباد[5] الذي سجنه المهدي ومنعه من الفتوى بمذهب مالك والاجتماع بطلابه، فاضطر هذا الفقيه إلى تلقينهم في منزله خفية[6]. أما الفقيه محمد بن العباس الهذلي الذي أصر على الإفتاء وفق مذهب مالك فقد ضرب بالدرة في المسجد عريانا وصفع قفاه حتى جرى الدم من رأسه، وشهر به في أسواق القيروان في سنة 311هـ 925م[7] على يد القاضي النفطي وكان جزاء أحمد بن أحمد بن زياد الفارسي أكثر فداحة لأنه كتب عقد زواج على شروط مذهب مالك، ولم يمتثل لأوامر المهدي[8].

وكما قتل المهدي في سنة 307هـ/ 921م عمروس المؤذن، بعدما ضربه وقطع لسانه بعد أن شهدت عليه جماعة من المشارقة بأنه أذن ولم يقل "حيى على خير العمل"[9]. وبذات التهمة لقي محمد بن سحنون ذات المصير[10]، وهناك عدد لا يحصى من الفقهاء ذهبوا ضحية تركهم "حي على خير العمل" من الأذان تعمدا كان أو نسيانا[11].

ومن خلال عرضنا لتلك النماذج التي قاومت السياسة المذهبية العنيفة للفواطم يتبين أن التهم التي كانت تلصق بعلماء المالكية تكون دوما مقرونة بالطعن في الدولة وبالفتوى بمذهب مالك وهو ما يمس شرعية سلطة الفاطميين.

وقد صب المهدي غائلته على العامة نظرا لتشبثها بمذهب مالك والتي ازدادت تعلقا به لموقف الفقهاء المالكية الصلب من سياسة الفاطميين الجائرة في حق الرعية[12]. وقد وصف "الدباغ" صمود هذه الفرقة بأنهم "قوم إيمانهم مثل الجبال.." [13]، وذكر أيضا أن أبا محمد بن التبان رفض الأخذ بالمذهب الإسماعيلي، وخاطب أبا عبد الله الشيعي: شيخ له ستون سنة يعرف حلال الله وحرامه ويرد على اثنين وسبعين فرقة يقال له هذا لو قطعتني في اثنين ما فرقت مذهب مالك"[14]، والقلة التي اعتنقت المذهب الإسماعيلية كانت تحت ضغط ظروف وأسباب، منها تقية من بطش أو سعي وراء تقلد الوظائف الإدارية أو لأسباب اقتصادية أو طمعا في الثراء أو تحت تأزم أحوال عامة[15].

ولكننا لا نستطيع أن نأخذ بكل ما رميت به السياسة المذهبية في عهد المهدي، فكثيرا ما بالغت المصادر السنية في تصوير أساليب العنف والتعسف الذي أنتجه المهدي حيال الرعية من ذلك ما ذكره "ابن عذارى" أن المهدي تمادى في تغيير العقيدة إذ انتهكت حرمة المساجد في عهده، فقد أدخل جماعة

([1]) ابن عذارى: البيان، ج1، ص151.
([2]) المصدر نفسه، الصفحة نفسها.
([3]) الدباغ: معالم الإيمان، ج3، ص29.
([4]) ابن عذارى: المصدر السابق، ج1، ص183.
([5]) وهو أبو بكر محمد بن لباد من علماء المالكية ولد بالقيروان، سنة 250هـ، ومن كتبه فضائل مالك بن أنس: الدباغ: معالم الإيمان، ج2، ص32.
([6]) القاضي عياض: ترتيب المدارك، ج3، ص345. – ابن عذارى: البيان، ج1، ص188.
([7]) المصدر نفسه، ج1، ص 188.
([8]) الجودي: طبقات إفريقية ورقة 43، الخشني: الطبقات، ص299: عياض: ترتيب المدارك، ج2، ورقة 336.
([9]) الدباغ: المعالم، ج3، ص3. – ابن عذارى: البيان، ج1، ص182 – 183.
([10]) المعالم، ج3، ص3.
([11]) القاضي عياض: المدارك، ج3، ص338. – الورتيلاني: رحلته، ص166.
([12]) الخشني: الطبقات ص 298-301. الدباغ: المعالم، ج3، ص3. ابن عذارى: البيان، ج1، ص182-183.
([13]) المعالم: ج3، ص113.
([14]) المرجع نفسه، ج3، ص115-363- المجذوب: الصراع المذهبي، ص207.
([15]) لقد أورد كل من الخشني والجودي وابن عذارى قائمة لهؤلاء الذين اعتنقوا المذهب الإسماعيلي تحت ظروف متنوعة، فعلى بن منور الصفار، وأبو بكر العمودي وربيع بن سليمان أخذوا بمذهب الإسماعيلية حين اضطرهم الفقر ومحبة المراتب العالية إذ حصلوا على مناصب القضاء في أغلبهم الطبقات علماء إفريقية، ص218-266. طبقات قضاة القيروان، ورقة 44، البيان، ج1، ص151.

من أتباع المهدي خيولهم في أحد المساجد فنقم القائم بأمر هذا المسجد على هذا الفعل فأجبوه بأن ما يخرج منها طاهر لأنها خيل المهدي فرد عليهم بأن ما يخرج من المهدي نجس فكيف بالذي يخرج من خيله؟ فاتهموه بالطعن في الدولة، وأخبروا المهدي بذلك فقتله على الحين[1].

فارتاع المالكية لمثل هذه الإجراءات لما لها من تأثير في حياتهم الدينية والاقتصادية، إذ هم بعضهم إلى مغادرة رقادة للبحث عن مناطق استقرار جديدة وبعيدة عن الاختلاط برجال الدولة الفاطمية[2]، كما قاطعوا كل من كان يقصدها ويلجأ إليها، تعبيرا عن مدى تمسكهم بمذهب المالكية، ورفض ما سواه من النحل والنزعات[3].

وفي ذلك يحدثنا "التجاني"[4] عن أبى محمد بن يونس بن محمد الورداني[5] أنه حين دخل المهدي القيروان جمع أهله وخيرهم بين أن يرحل عنهم إلى بلد آخر أو أن يخرج إلى البرية يرعى البقر، فرأوا أن يرعى البقر خير لهم من مفارقته وأجابوه إلى ذلك، فكان يحمل مصحفه معه ويبعد عن العمران، ويقبل على القراءة، وإذا جن الليل أقبل بالبقر إلى منزله[6]. وبهذا انعزلت هذه الشخصية عن ميدانها العلمى، وانطوت على نفسها خوفا من أذى وبطش الفاطميين.

وفحوى القول، أن الفاطميين قد أدركوا خطورة موقف المالكية منهم ووجدوا أنهم عقبة في سبيل استقرارهم ونشر مذهبهم في بلاد المغرب، الأمر الذي جعلهم يسلكون سبلا متنوعة لمقاومتهم.

وبرغم سياسة القوة التي سلكها الفاطميون مع علماء القيروان، فإن بعض هؤلاء العلماء، كثيرا ما عقدوا مناظرات مع الفاطميين وعلمائهم ورجال دولتهم منذ دخولهم القيروان، وبذلك قاوموهم قولا وعملا في المجالين الدين والسياسي. وتكشف كتب طبقات المالكية عن هذه المجالس التي كانت تعقد للمناظرة والقضايا التي كانت تثار فيها وأساليب الجدل والحوار. وانحصرت هذه المجالس في الدفاع عن مذهب أهل السنة من زيغ الغلاة، وظهر أثناءها دور علماء أهل السنة عامة والمالكية خاصة، ومن بينهم محمد بن نصر بن حضرم، ومحمد بن سحنون، وأبو بكر بن القمودي، وابن برذون، وابن هذيل، وعلى ابن منصور الصفار، وعبد الملك بن محمد الضبي وابن القطان، وأبو العرب التميم، وأهمهم شيخهم أبو عثمان سعيد ابن حداد[7].

ولعل ما يشد الدارس عند دراسة نصوص المناظرات التي دارت بين الإسماعيلية والمالكية، أنها ارتكزت حول مسائل دقيقة ومعينة في المجال الديني والسياسي، مثل تفضيل علي، والقياس وصلاة التراويح، ومنزلة السنة في التشريع، وتقديم المفضول على الفاضل، وفضل المعلم على المعلم.

إن معارضة أهل السنة السلمية كانت خصبة في أثارها وإيجابية في نتائجها إذ انحصرت في مجالس خاصة للمناظرة، ولهذا أفادت الحضارة الإسلامية وأغنت الفكر الديني وعمقته، عن طريق استخدام الحجج العقلية، والآثار النقلية ونشاط حركة التأليف والخطابة والدعوة.

والظاهر أن كلا الطرفين الإسماعيلي والسني، استفاد من حلقات المناظرة، كما أفادوا جمهور السكان في إفريقية بواسطة الوعي الذي ظهر بينهم، حتى كانت المناظرات تجري في رقادة أو في القيروان[8] تنتشر أخبارها وينقلها الناس بسرعة إلى أرجاء إفريقية، وتبقى مجمع علماء المالكية وردودهم على الشيعة الإسماعيلية حديث المجالس.

وقد شفت أول مناظرة عقدت بمدينة رقادة في سنة 296هـ/909م على اهتمام المنتظرين بالمسائل سالفة الذكر.

([1]) البيان، ج1، ص284.

([2]) حسن حسني عبد الوهاب: ورقات عن الحضارة العربية، ج1، ص210.

([3]) المرجع نفسه، نفس الصفحة.

([4]) رحلته، ص 56-57.

([5]) ينتسب إلى وردان، وهي قرية بين المنستير وسوسة، تجاني، ص56، المالكي: الرياض ج2، ورقة 37، القاضي عياض: ترتيب المدارك، ج2، ص15.

([6]) أبو العرب: طبقات علماء إفريقية وتونس، ص18.

([7]) الخنشي: طبقات علماء إفريقية، ص256.

([8]) المرجع السابق، ص257، طالبي: تراجم أغلبية، ص182، 183، 201.

وكان أبو عبد الله الشيعي يمثل الشيعة، وناب عن علماء أهل السنة، أبو عثمان سعيد بن الحداد ومحمد بن عبدون، وحماس بن مروان[1]، وكان يدور موضوع هذا المجلس المشترك حول الإجماع والقياس، وإنكار الشيعة لها وإثباتهم أحقية علي للولاية بعد الرسول –صلى الله عليه وسلم- وأن غيره مغتصب لما ليس من حقه، واستند الفواطم على أقوال الرسول –صلى الله عليه وسلم- بأفضليته في التمتع بالعلم في قوله: "أنا مدينة العلم وعلي بابها". كما أشاروا إلى أن أبا بكر كان يلتجئ إليه، بعد خلافته في كل ما يصعب فهمه ويستعصي حله عن مشاكل، وعلى ذلك فهو أفضل منه على زعمهم.

وجاء رأي ابن حداد مقتنعا إلى حد بعيد في قضية الولاية أن ليس المقصود بها أن يكون الناس طوع أمر عبيد الله المهدي، أو من انتسب إليه، وإنما يقصد بها الولاية الدينية، وتقديم الاحترام، والتقدير لعلي ولذريته[2].

وقد أثارت قضية تراويح رمضان نقاشا حادا بين القاضي المروروذي وبعض فقهاء المالكية والحنفية[3]. ولم يشترك ابن الحداد في هذا الجدل في بدايته بالرغم من أنه كان من الحاضرين حتى ظهر عجز أصحابه عن الإقناع لأن القاضي المروروذي احتج عليهم بأن النبي –صلى الله عليه وسلم- لم يقم صلاة التراويح إلاّ ليلة واحدة ثم قطعها، وأن عمر بن الخطاب هو الذي سنها، وعلى ذلك فهي بدعة، فكيف يتفق دعاؤهم التسنن مع استمرارهم في إقامة البدعة. وجاء رد ابن الحداد اعترافا بأنها بدعة لكنها مستحسنة، ابتغاء الرضوان الله، وثوابه وأما أن الرسول –صلى الله عليه وسلم- لم يواصل القيام بها في رمضان فذلك لأنه مشرع وخشي أن يتوهم الناس فرضيتها[4].

وحين لم يجد القاضي المروروذي ما يحتج به بسبب وضوح الحقيقة، لجأ إلى أسلوب الترغيب والتهديد باستعمال القوة ضد كل من يقوم التراويح في رمضان[5].

كما جرى نقاش حاد حول منزلة السنة، وحدود القياس، تزعمه من الجانب الإسماعيلي أبو عبد الله الشيعي الذي أنكر على فقهاء المالكية مثل موسى بن عبد الرحمن القطان وابن الحداد عملهم بالقياس[6] وترك القرآن في حديث جرى عن حد شارب الخمر[7] وقد روى ابن القطان حديثا نبويا[8]، أنكره أبو عبد الله الشيعي وتمسك بنص القرآن، فأوضح ابن القطان أن أحد قياسا على حد القذف المنصوص عليه في القرآن، لأن مآل المخمور أن يطلق لسانه بما يشين غيره، لأن الشخص إذا سكر هذى وإذا هذى افترى، فوجب عليه ما يؤول أمره إليه وهو حد القذف، وكذلك فعل عمر بن الخطاب به[9]. وعندما طعن أبو عبد الله الشيعي في عمر بن الخطاب ووصفه بأنه فر بالراية يوم حنين وأنكر ابن القطان الواقعة بقوله: "ما عرفنا ولا سمعنا بهذا." تدخل ابن الحداد وأوضح أن عمر تحيز إلى فئة ومن تحيز ليس بفار[10].

ويلاحظ في أسلوب هذا الجدل، أنه قد تخللته بعض الحوادث التي قصد بها الإثارة والتأثير، غير أن هنالك مواقف صلبة عبرت عنها بعض الشخصيات، من بينها الفقيه ابن الحداد الذي صمد في وجه الإسماعيلية وثبت على مبادئه، ولم يخش بأسهم، وحين سأله الناس التقية في مثل هذه الظروف أبى إلاّ الجهر بحمل لواء المعارضة ومناظرة الإسماعيلية. وعن مناظراته لأبي عبد الله الشيعي يقول "الدباغ"[11]

([1]) وهو أبو القاسم حماس بن مروان بن سماك الهمذاني كان قاضي القيروان في عهد زيادة الله الأغلبي سنة 290هـ/ 902م توفي سنة 303هـ/ 915م. أنظر ترجمته عند ابن عذارى: البيان: ج1، ص 183-194. المالكي: الرياض: ج2، ورقة 57-58.

([2]) المالكي: الرياض: ج2، ورقات 39-43.

([3]) يمكن اعتمادا على رواية ابن عذارى تأريخ هذا المجلس في رمضان سنة 296هـ 909م. البيان: ج1، ص151.

([4]) المالكي: الرياض: ج2 ورقة 22. الدباغ: المعالم، ج1، ص206.

([5]) المالكي: الرياض: ج2 ورقة 22. الدباغ: المعالم: ج1، ص206. وقد تندر بالمروروذي أحد الجالسين فقال له: "لقد لطفت لنا أصلحك الله في قطع قيام شهر رمضان فلو احتلت لنا في ترك صيامه لكفيتنا مؤونته كلها". فاستاء المروروذي وزجره بقوله: اذهب عني يا ملعون". ابن عذارى: البيان: ج1، ص150.

([6]) الدباغ: المعالم، ج2، ص206- 207.

([7]) المصدر نفسه، نفس الصفحات. الخشني: الطبقات، ص89-90.

([8]) قال النبي صلى الله عليه وسلم: "من شربها (الخمر) فاضربوه بالأردية ثم أعاد فاضربوه بالأيدي، ثم إن عاد فاضربوه بالجريد". وقيل أنه حديث غير ثابت عن النبي. مالك بن أنس: الموطأ، ج2، ص195-198.

([9]) المرجع نفسه، ج2، ص185. الدباغ: المعالم، ج2، ص207. الخشني: الطبقات: ص 258-262-264. بن لؤلؤ: عمدة السالك وعدة الناسك، ص66.

([10]) الخشني: الطبقات، ص258-262-264.

([11]) الدباغ: المعالم، ج2، ص204.

أنه كان يرد على أهل البدع المخالفين للسنة وله في ذلك مقاومات مشهورة وأثار محمودة ناب فيها عن المسلمين أحسن مناب في المناظرة حين أظهر الإسماعيليون تبديل مذهب أهل البلد وأجبروا الناس على مذهبهم[1].

وقد ازداد تخوف أبا عبد الله الشيعي من افتتان الإسماعيلية بآرائه، فأصبح يكتم عنه مجالس المناظرة[2]، ويترقب حركاته ويتحرى على أعماله وعلاقاته بأصحابه[3].

وحينما وافته المنية في سنة 302هـ/914م-915م طير إليه الخبر قبل غيرهم[4]، فأرسلت البشائر من القيروان إلى المهدي في رقادة[5] وكان موت ابن الحداد نكبة أصابت صفوف المالكية، إذ ترك فراغا كبيرا[6]، وأصبح القدح المعلى في الجدل والتناظر في غير جانبهم، وأحرز الإسماعيليون تقدما في نشر دعوتهم، فاعتنقها الكثير من أهل السنة، وذهب بعضهم إلى الركون في بتيه وإلقاء الدروس سرا[7]، ولعل خير ما يوضح حقيقة دور شيوخ المالكية ومدى تعلق أهالي إفريقية بهم في هذه المرحلة، هو قول الدباغ: "جزى الله مشيخة القيروان خيرا، هذا يموت، وهذا يضرب، وهذا يسجن، وهم صابرون لا يفرون ولو فروا لكفرت العامة دفعة واحدة..." [8]. كما لم يترددوا في الدعاء على الفاطميين بزوال وهلاك وفناء دولتهم والتحريض على الثورة، وذلك كلما أتيحت لهم الفرصة عن التعبير.

وقد تجاوز علماء المالكية المقاطعة السليمة للدولة الفاطمية ليدخلوا مرحلة جديدة في المقاومة، حين أتيحت لهم الفرصة بظهور حركة سياسية اجتماعية لا تخلو من طابع العنصرية البترية ضد الفاطميين وبربر كتامة وصنهاجة المتحالفين مع نظام الحكم الفاطمي[9] تلك كانت حركة أبي يزيد مخلد بن كيداد الزناتي النكاري، والتي كانت ميدانا مواتيا لرجال المذاهب المضادة للفواطم، فكل فريق وجد في هذه الحركة ضالته، وفرصته لنيل غرضه أو لإيذاء خصمه. انظم أهل السنة وعلى رأسهم فقهاء المالكية إلى جانب الخوارج لأنهم اعتبروها أملا وحيدا في الخلاص من حكم الشيعة الفاطميين، وساندوهم بكل قواهم لأن ظاهر الحركة –في البدء- كان سنيا، فكان أبو يزيد مخلد بن كيداد يظهر الترحم على أبي بكر وعمر[10]، ويحث على قراءة مذهب مالك[11] والالتزام به، ويستند في تطبيق قواعد الشرع الإسلامي على مقتضى الكتاب والسنة، ويراقب تنفيذها بواسطة الاحتساب على الولاة[12].

وعقد مجلس بجامع عقبة ضم شيوخ القيروان، تدارسوا فيه مشروعية الخروج مع أبي يزيد مخلد بن كيداد[13]، فلم يروا أية غضاضة في مناصرة ومؤازرة الخوارج لأنهم من أهل القبلة لا يزول عنهم الإسلام بينما الفاطميون مجوس زال عنهم اسم المسلمين على زعمهم[14]. وكانت هذه خطوة هامة في تاريخ مقاومة ومعارضة المالكية للفاطميين ومذهبهم، وذلك بإصدار فتوى الجهاد ضدهم. فقد رأى أبو إسحاق السبائي أن محاربة الفاطميين، تكفير عن تفريطهم وتقصيرهم في واجبهم الديني[15]. وقال الفقيه ربيع القطان، وهو من جملة من أجازوا الوقوف إلى جانب الخوارج في حربهم للفاطميين "أنا أول من يشرع في هذا الأمر، ويخرج فيه ويندب المسلمين ويحض عليه"[16]، فدعى الناس إلى الجهاد والانضمام لأبي يزيد فاستجابوا له، وجاب شوارع المدينة برجاله في تظاهر عسكري، فتظافرت جهود

([1]) المرجع السابق: نفس الصفحة، راجع المجالس الأربعة عند الخشني: الطبقات، ص258-275. أبو العرب: طبقات علماء إفريقية، ص199 وما بعدها.

([2]) الدباغ: المعالم، ج2، ص205.

([3]) المرجع نفسه، ص 215. حسن حسني عبد الوهاب: ورقات، ج1، ص258 وما بعدها.

([4]) المالكي: الرياض: ج2، ورقة 54.

([5]) المرجع نفسه، نفس الورقة.

([6]) موسى لقبال: دور قبيلة كتامة في تاريخ الخلافة الفاطمية، ص417.

([7]) الدباغ: المعالم، ج3، ص34.

([8]) المصدر نفسه، ج2، ص200.

([9]) نفسه ج3، ص44.

([10]) القاضي عياض: المدارك، ج3، ص320-321. ابن عذارى: البيان، ج1، ص216.

([11]) المصدر نفسه، نفس الصفحة.

([12]) ابن الأثير: الكامل، ج8، ص138.

([13]) المالكي: الرياض، ج2، ورقة 164.

([14]) المصدر نفسه، نفس الورقة.

([15]) الدباغ: المعالم، ج3، ص34.

([16]) المصدر نفسه، ج3، ص37. المالكي: الرياض، ج2، ورقة 164.

أهالي القيروان إلى صفه[1]، فأمر بإعداد لوازم الحرب وحدد موعد لتجمعهم في المسجد، فخرج بعد ذلك الفقهاء شاهرين البنود والرايات تحمل شارات مختلفة وتميزت عن بعضها بألوان خاصة[2]. وقد لعبت دورا في الإفصاح عن موقفهم المعارض السياسي والمذهبي.

وقد حوت هذه الشارات أسباب الغضب من الحكم الفاطمي، فارتكزت على مبدأ وحدة الإله ونبوة محمد – صلى الله عليه وسلم-[3] وفضل الخلفاء الراشدين، وإهمال علي بن أبي طالب وتفضيل أبي بكر عليه [4]. كما تجدر الإشارة إلى أن هذه الشارات قد اتخذت بعض شعارات الخوارج الأوائل مجاملة لأبي يزيد زعيم الحركة المسلحة ضد الفواطم، واشتركت قوات المالكية مع الخوارج في معارك عديدة لتحرير مدن إفريقية، ولكن تغيرت الأحوال أثناء حصار المهدية[5] إذ بدأت مظاهر الخلاف والشقاق تظهر بين المالكية وأنصار أبي يزيد من الخوارج، وذلك أنه بعد أن استراح مقاتلوا أهل القيروان من مشقة الطريق، طلب أبو يزيد من شيوخهم تجديد البيعة له لمجاهدة الفاطميين، ويبدو أن هؤلاء قد جددوا –هذه المرة- البيعة على خوف وتردد[6]. فأدرك أبو زيد تحول موقف المالكية حين زحف بهم على المهدية سنة 333هـ/944م[7].

(1) المصدر نفسه، نفس الصفحة.

(2) الدباغ، ج3، ص39.

(3) كتبت على أحد البنود: "لا إله إلا الله محمد رسول الله، لا حكم لله وهو خير الحاكمين".

(4) وهما بندان كتب على الأول بعد البسملة "محمد رسول الله"، وأبو بكر وعمر الفارون" وكتب على الثاني وهو أكبرهم "إذ أخرجه الذين كفروا ثاني اثنين إذ هما في الغار، إذ يقول لصاحبه لا تحزن أن الله معنا". سورة التوبة. آية 40.

(5) ابن الأثير: الكامل: ج8، ص166. العبر: ابن خلدون: ج4، ص41- التجاني: رحلته، ص27.

(6) وفي هذا الشأن قال الفقيه أبو إسحاق السبائي: كنا بمناخ أنا والممسى وربيع ومروان، وأبو العرب وجماعة إذ خرج أبو يزيد، فقال: "بايعوني فإن النبي صلى الله عليه وسلم- لم يخرج إلى غزاه ولا بعث حتى جدد البيعة في أعناق أصحابه فسكتوا بأسرهم. فقال أبو إسحاق: نعم نبايعك على كتاب الله وسنة رسول الله ومذهب مالك. قال: فإذا ألم؟.. فقلت فأنت رجل من أهل القبلة توحد الله خرجت لجهاد أعداء الله فخرجنا ننصرك عليهم، فوثب أبو يزيد، وقال: لا بأس إذا. المالكي: الرياض، ج2، ورقة 83.

(7) الجوذري: ص 52. المالكي: الرياض، ج2، ورقة 141. الدباغ: المعالم، ج3، ص34-88.

والتقى الجمعان بموضع يعرف بالوادي المالح[1]، وفيه انهزمت جيوش أبا يزيد وذهب ضحيتها عدد لا يحصى من أهل القيروان[2] كما قتل فيها جماعة من فقهاء المالكية في مقدمتهم ربيع القطان، وأبو الفضل المسمى حيث كان لفقدهما أثر بليغ في القيروان[3]، فلم يجد أبو يزيد أمامه غير التراجع إلى قاعدته.

وتعزى بعض الدراسات الحديثة مقتل هذا العدد الكثير من أهل القيروان إلى اضطرار أبي يزيد إلى التراجع أمام قساوة الحصار وشدة القتال مما أدى إلى انكشافهم والنيل منهم[4]، غير أن المصادر السنية ترى أن هذا الانكشاف كان مقصودا حتى يتخلص من شيوخهم وأئمتهم، ويحمل اتباعهم على ترك المالكية والدخول في مذهبه[5]. ولا يمكن القطع بهذا الرأي إذ أن المالكين أنفسهم كانوا لا يملكون الولاء لأبي يزيد منذ البداية ويدل على ذلك قول إسحاق السبائي في اجتماع مشيخة القيروان، وهو يشير بيده إلى عسكر أبي زيد: "هؤلاء من أهل القبلة، وهؤلاء ليسوا من أهل القبلة (يريد عسكر الفاطميين) فعلينا أن نخرج مع هذا الذي من أهل القبلة لقتال من على غير القبلة (وهم بنو عبيد الله). فإن ظفرنا بهم لم ندخل تحت طاعة أبي يزيد لأنه خارجي والله عز وجل يسلط عليه إماما عادلا فيخرجه من بين أظهرنا ويقطع أمره عنا"[6].

كما لا يفوتنا أن قوة المالكية كانت تعوزها الخبرة والكفاءة القتالية وفنون الحرب من حمل السلاح واستخدامه، إذ لم يكن يدفعها سوى الحماس الديني، وحتى هذا الجانب كان ينقصه الجرأة والإقدام[7]، وهذا تأكيدا لقول "ابن خلدون" بأن العلماء، هم بالطبيعة أبعد الناس عن معالجة شؤون السياسية[8].

([1]) يقع بين مدينة تماجر والمهدية. البكري: المغرب، ص20.
([2]) قيل أربعة ألاف ما بين عابد وعالم صالح. ابن الأثير: ج8، ص167. المقريزي، ج1، ص115.
([3]) راجع ما قيل من رثاء في حق هؤلاء. المدارك، ج 2، ص72.
([4]) عابد على قيام الدولة الفاطمية، ص254.
([5]) مجهول: الاستبصار، ص205. ابن فرحون: الديباج المذهب، ج3، ص41. ابن خلدون: العبر، ج4، ص42.
([6]) المالكي: الرياض، ج2، ص163.
([7]) سنوسي: زناتة والخلافة الفاطمية، ص217-218.
([8]) المقدمة، ج2، ص442 وما بعدها.

وعلى أية حال فقد مثلت هزيمة وادي المالح تحولا خطيرا في الرأي العامل السني إزاء أبي يزيد وثورته، فانصرفوا عنه، وعولوا على العمل مستقلين تحت طاعة العباسيين[1] غير أن الخوارج لاحقوهم واستأصلوا شأفتهم[2]، ثم ما لبث أن تحول الصراع لصالح الفاطميين، فحلت الهزائم بالخوارج حتى قضى على ثورتهم، وقامت أهالي القيروان بالدعاء للقائم بأمر الله الفاطمي وقد حذا حذوهم أهل السوسة وتونس، وباجة. وحين نفرت الأهالي من أبي يزيد، واتهموا بالتخاذل، تصدع بذلك التحالف السني الخارجي، وهكذا فشل المالكية في مواجهة الفاطميين عسكريا.

ولما ظفر المنصور بأبي يزيد نهض إلى القيروان فدخلها وأنزل بأهلها الويلات فقتل عددا لا يحصى منهم[3]، غير أنه حين خاف عاقبة أمره وتوقع قيام ثورة مالكية جديدة ضده[4]، سلك سياسة التودد والتقرب لأهل السنة عامة فأظهر تعظيما لهم، كما أمنهم على أرواحهم وأموالهم[5] وبرهن لهم على حسن نواياه نحوهم، وأنه سوف لا ينهج سيرة سلفه، وأنه سوف لا يتعرض لمذاهبهم[6]. والواقع أن المنصور لم يكن يرغب بذلك غير كسب أهالي بلاد المغرب، ومما يؤيد ذلك أنه أدخل إصلاحات عديدة في السياسة العامة للبلاد بأن أسقط نظام القبالات عن الرعية نظرا لتدهور أحوالهم الاقتصادية خلا أهل برقة لموقفهم القديم مع المهدي واثخانهم في جند كتامة[7]، كما عمل المنصور على ملاينة المالكية بأن أقر أبا أحمد بن أبي الوليد على المظالم[8]، كما عهد بالقضاء إلى أبي عبد الله محمد بن أبي منظور عبد الله بن حسن الأنصاري[9].

وذهب المنصور إلى أن أخذ الغلاة من دعاته، فحلق لحاهم ونفاهم وقال لأهل القيروان "من سمعتموه ينال من أصحاب رسول الله –صلى الله عليه وسلم- فاقتلوه فإني معكم ومن ورائكم، وترك الناس على حرية في مذاهبها"[10].

ويبدو أن علماء المالكية إلتزموا بالحذر في فترة حكم الخليفة المنصور. وحين تولى المعز لدين الله الحكم، سلك سياسة التودد والتقرب إلى المذاهب المختلفة عامة والمالكية خاصة، صرف أمور الدعوة في أول عهده تصريفا لينا لحرصه الشديد[11] على عدم إثارة حفيظة أهل السنة لعامتهم والمالكية خاصة بالاجتماع والفتيا والتعليم وكتابة الوثائق على مذاهبهم، وتساهل معهم كثيرا في هذا المجال الفكري حتى انتعشوا في عهده إنعاشا كثيرا[12]. ورغم الحرية الدينية – إن صح هذا التعبير- التي تمتع بها السنيون عامة في عهد المعز إلا أن المالكية قابلوا ذلك بالتثاقل، فوقفوا موقفا حذرا من هذه السياسة[13]، غير أن أخبارهم كانت ترد إلى المعز على غير ما يشتهي فيمهلهم ولا يهملهم ويصلهم ولا يقطعهم، ويتلطفهم، ولا يتهجمهم[14].

([1]) ابن الأثير: الكامل، ج8، ص168.
([2]) ابن خلدون: العبر، ج4، ص42.
([3]) ابن عذارى: البيان، ج1، ص220.
([4]) المجذوب: الصراع المذهبي في بلاد إفريقية، ص201.
([5]) ابن حوقل: صورة الأرض، ص74.
([6]) ابن الأثير، الكامل، ج8، ص171. ابن الأبار: الحلة السيراء: ج 2، ص388. ابن خلدون: العبر، ج4، ص168.
([7]) ابن حوقل: صورة الأرض، ص94.
([8]) المقريزي: الاتعاظ، ج8، ص133.
([9]) أنظر ترجمته عند الدباغ: المعالم، ج3، ص45-57. المالكي: الرياض، ج2، ورقة 171. المقريزي: الاتعاظ، ج1، ص133. راجع محمد علي مكي: التشيع في الأندلس، ص115 الذي اعتبر هذا الفقيه من المالكية الذين أفلح الفاطميون في ضمه إلى صفهم بعد أن نجحتن دعاياتهم في اجتذابه من الأندلس.
([10]) دلائل النبوة: ص 183. نقلا عن أصول الإسماعيلية والفاطمية ليونارد لويس.
([11]) ابن الخطيب: أعمال الأعلام، ج3، ص55.
([12]) أنظر ابن الأثير: الكامل ج7، ص65-84. الدرجيني: طبقات الإباضية: ج1، ورقة 142-143. ابن عذارى: البيان، ج1، ص221، 229. خطط المقريزي، ج1، ص351. أبو شامة: كتاب الروضتين: ح 1، ص153. البكري: ص 74. ابن الخطيب، ص57. ابن سعيد المغربي، المغرب في حلى المغرب، ج2، ص98.
([13]) المقدسي: أحسن التقاسيم، ص41.
([14]) النعمان: المجالس والمسايرات، ج1، ص392-397.

وهكذا صمد علماء المالكية للبلاء، وتحصنوا بمالكيتهم، وجعلوا مذهبهم قوام أمرهم وعنوان قوتهم[1]، وذكرت المصادر التاريخية أنه كان يؤذن بآذان أهل السنة، ولا تذكر عبارة الشيعة "حي على خير العمل" في عهد المعز نظرا لطبيعة العلاقات المذهبية بين أهل السنة والإسماعيلية على أيامه[2].

ومن خلال ما تقدم يبدو أن المعز تأكد أن أسلوب القهر الذي نهجه سابقيه لم يجد نفعا مع السنيين عاود معهم سياسة المداجنة والتلطف، غير أن سياسته هذه عجزت أمام صمود موقف المالكية الذي كان يشكل خطرا حقيقيا على حكمه في بلاد المغرب، الأمر الذي دفع بعض الدراسات الحديثة إلى القول بأن نجاح المالكية وتصلبها كان سببا في انتقال المعز إلى ديار مصر[3].

وفحوى القول أن علماء المالكية قاطعوا الفاطميين اجتماعيا ودينيا من جهة، كما قاطعوهم اقتصاديا من جهة أخرى فرفضوا كل صلات وهبات الخلفاء، التي أرادوا استمالتهم بها إلى جانبهم. فمات أغليهم إما حاملا للسلاح وإما سجينا وإما نتيجة التعذيب الذي مورس ضده. ولا شك في أن موقف المالكية قد جعل حكم الفاطميين لا ينعم بالاستقرار، غير أنه تنوعت أسباب هذا الحدث التاريخي.

([1]) محمد المولى: القوى السنية في بلاد المغرب، ج1، ص537.

([2]) الدباغ: المعالم، ج3، ص95.

([3]) راجع مقدمة رياض النفوس للمالكي تحقيق حسين مؤنس، ج1، ص 17-18- عبد المولى: المرجع السابق، ج1، ص543.